

# إطالة على الصراع السياسي البريطاني الإيطالي في البحر الأحمر خلال فترة الحرب العالمية الأولى

بقلم : عصام ضياء الدين السيد  
الباحث بالدراسة

حقا للبحر الأحمر موقع فريد ، إذ أنه حلقة الاتصال بين البحار الشرقية والبحار الغربية ، وهو يقع عند التقاء قارات العالم القديم الثلاث ، وقد ظل هذا البحر على مدى العصور عاملا فعالا لربط البلاد المحيطة به بعضها ببعض ، فقد كان طريقا للملاحة بينها ، ووسيلة تسهل التبادل التجاري ، وحينما تقدمت الملاحة وبدأت المواصلات مع الهند والصين وبقية بلاد الشرق الأقصى ازدادت أهمية هذا البحر فأصبح الممر التجاري لتموين العالم الأوربي بكل مايلزمه من المنتجات ( ١ ) .

فلا غرابة أنه بمجرد أن أصبحت الهند تاج الامبراطورية البريطانية صار الدفاع عنها يشغل بال واضمي الاستراتيجية في لندن . فمن أجل الدفاع عن الهند وجدت بريطانيا أنه لزاما عليها تواجد نقاط استراتيجية حيوية عبر كل طرق المواصلات . فاهتمت لذلك ببسط النفوذ على الطريق الممتد من بورسعيد على ساحل البحر الأبيض مرورا بقتنساء السويس الى البحر الأحمر ( ٢ ) .

وكان من الطبيعي ازام ذلك أن تكالبت الدول الاستعمارية في محاولة بسط النفوذ على البحر الأحمر . فتارة يشتد الصراع بين بريطانيا وفرنسا خصوصا في أعقاب الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م فأقدمت بريطانيا لذلك على احتلال جزيرة بريم عام ١٧٩٩م لمنع أي اتصال من جانب الفرنسيين بالمحيط الهندي عن طريق البحر الأحمر . وتارة ينشب الصراع بين بريطانيا ومصر في عهد محمد علي حينما هالها تقدم قوات هذا الأخير في الجزيرة العربية والسودان ومساهمته في تجارة الهند فعمدت الى ابعاد أي ظل للمنافسة المصرية في مداخل البحر الأحمر ، ومن ثم اتجهت الى احتلال عدن عام ١٨٣٩ لتأكيد نفوذها بنوع خاص في هذا البحر . وتارة يتدخل الصراع بين بريطانيا والدولة العثمانية خصوصا في سبعينات القرن التاسع عشر منذ بداية التدخل العثماني في جنوب اليمن . وان كان ذلك الصراع هو أقل الصراعات خطورة على بريطانيا في البحر الأحمر حيث كان العثمانيون يقومون لبريطانيا بحماية طرقهم الى الهند والشرق الأقصى . واطمأنت بريطانيا لذلك الا أنها من الواضح كانت مصممة على ألا تقوم دولة أوربية أخرى بما كانت تؤديه الدولة العثمانية لها .

وبقى الأمر على هذا النحو حتى انقلبت الموازين بتحالف الدولة العثمانية مع الألمان في الحرب العالمية الأولى فحيادها انهار تبعاً لذلك . فباندلاع الحرب في عام ١٩١٤م تفجرت مشكلة رئيسية لبريطانيا في الشرق الأوسط لأنه بمجرد اعلان الترك الحرب باتت الطرق البريطانية مهددة في النقاط التي لا تعد ولا تحصى من سيناء الى الخليج العربي . فلكي تكسب بريطانيا الحرب في الشرق الأوسط توصلت لعد من التفاهم مع العرب لسببين ، أولهما أن صداقة العرب سوف تساعدنا على ضمان تأمين طرق الامبراطورية حتى لو كانت الحكومة العثمانية في عداام معنا . أما السبب الثاني فإن العرب يسيطرون على الأماكن المقدسة الاسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة وأنهم يتحالفهم معنا تستطيع بريطانيا ضمان الحج سنويا

بالنسبة لرعاياها من المسلمين ومن ثم يتيح لها مجابهة دعوة الخلافة العثمانية للجهاد أو الحرب المقدسة . فبفقدان الترك للحجاز سيعني أنهم ليس بوسعهم تهديد مصر وقتاة السويس أو الطريق البحري الى الهند (٣) .

حقا كانت هناك مدرستان على طرفي نقيض تكشف الفكر الاستعماري لبريطانيا ازاء الجزيرة العربية احدهما مكتب الهند الذي ينظر الى الجزيرة العربية كإقليم خاص به ، فدلهي وليست لندن تدير الأمور السياسية لعدن والأراضي الداخلية والخليج وتدافع عن الطريق الاستراتيجي للشرق . بينما على النقيض المدرسة الانجلومصرية التي تدير العمليات من القاهرة وتميل بالمرة ناحية الشريف حسين بن علي في الحجاز ، وكان هدفها تحويل البحر الأحمر الى بحيرة مصرية تحت النفوذ البريطاني وفي نفس الوقت مد الهيمنة المصرية البريطانية تجاه الشمال عبر المشرق . فعلى هذا النحو تكون الأماكن المقدسة للمسلمين مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، والقدس الشريف تحت النفوذ البريطاني (٤) .

بالتأكيد ان الموظفين الرسميين البريطانيين في مصر قد شاركوا وجهة نظر نظرائهم في مكتب الهند حول الاهتمام بمواصلات الامبراطورية ، ولكنهم وضعوا افضلية أكثر للمرور البحري الى المحيط الهندي عن الطريق البري الى الخليج (٥) .

ففي ٩ فبراير ١٩١٥ وافقت الحكومة البريطانية على اقتراح مكتب القاهرة بتقسيم البحر الأحمر الى قسمين : القسم الشمالي تحت القيادة البريطانية السياسية في القاهرة . والقسم الجنوبي تحت الادارة السياسية للمقيم السياسي في عدن الذي يعمل بناء على تعليمات حكومة الهند (٦) وكان تقسيم الاميرالية قد حدد الدورية الشمالية من جدة الى السويس اما الدورية الجنوبية فكانت من عدن الى جدة ، لهذا كانت هذه الأخيرة بمثابة حلقة الاتصال بالنسبة للدوريتين (٧) . وذلك على عكس ما اراده المقيم السياسي في عدن في البداية حينما أرسل الى الضابط الأعلى للبحرية يقول بأنه يعتبر جدة في الدورية الجنوبية الواقعة تحت قيادته . الا أن المندوب السامي في القاهرة جعلها حلقة اتصال فلم يعترض على امتداد الدورية الجنوبية الى جدة طالما أن ذلك يعد ضروريا لأمر التجارة مع الهند . ولكنه في نفس الوقت حذر من تخطي العلاقات مع شريف مكة الذي يتعامل مع القاهرة مباشرة لأسباب وصفها بأنها قوية وأنه لذلك يعتبر أن العلاقات السياسية مع الحجاز وموانيه يجب أن تبقى تحت قيادته في القاهرة (٨) .

هذا في الوقت الذي قرر فيه وزير بريطانيا لشئون الهند مد سلطة المقيم السياسي في عدن الى عسير بالاضافة الى بقية اليمن واسفل الساحل الى عدن . وحرصا منه على ضمان تماسك السياسة بين الفريقين فانه طلب أن تكون المعلومات المتبادلة بين المندوب السامي في القاهرة والمقيم السياسي في عدن طليقة حول الاجراءات المعتزم اتخاذها في مجالات سيطرتهم (٩) مما يدل على اهتمام الحكومة البريطانية بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر فاكد الوزير البريطاني على أنه باستثناء امان السفن العربية البريطانية فانه يرجح الاعتبارات السياسية على أي اعتبارات محلية أخرى في القسم الجنوبي في الوقت الراهن وأنه لا يتخذ أي قرار عن طريق سفن الحرب البريطانية باستثناء اتفاق رأي الضباط السياسيين المصاحبين لها وكذلك ممن مسوف يتلقون التعليمات من المقيم السياسي في عدن وجدة (١٠) .

على أية حال لقد تكشفت لبريطانيا اطماع ايطاليا في البحر الأحمر تدريجيا فأخذت الأولى ترقب الخطوات الايطالية التي استهدفت التسلل الى جنوبي وغربي الجزيرة العربية وساحل البحر الأحمر . فلم يغيب عن بال بريطانيا الحرب التركية الايطالية عام ١٩١٢ حينما قصف الايطاليون ساحل اليمن متخذين من مصوع قاعدة بحرية لهم فآثر هذا القصف على الرعايا البريطانيين الذين كانت تتركز في أيديهم نسبة كبيرة من تجارة البحر الأحمر تأثيرا خطيرا . أكثر من ذلك أن الايطاليين ظاهروا الادريسي بالمال والعتاد فآثر ذلك على اليمن أكثر من قصفهم لساحله فتمكن الادريسي من الاستيلاء على جزر فرسان وأصبح في موقف التهديد المباشر للأتراك في داخل اليمن (١١) .

وبدأت ايطاليا تخطو خطوات سياسية متأنية لتسبر غور السياسة البريطانية حينما بدأت الحرب الكبرى الأولى فنلاحظ اعلان ايطاليا انضمامها الى جوهر الاعلان الذي أعلنه كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا بمقتضى المادة ١٢ من معاهدة لندن الصادرة في ٢٦ ابريل ١٩١٥ التي تقول بأن الجزيرة العربية وكل الأماكن المقدسة فيها سوف تترك تحت سلطة قوة اسلامية مستقلة . بينما ترجمت المادة العاشرة من اتفاق سايكس بيكو الصادر في ١٦ مايو ١٩١٦ سياسة بريطانيا في تضييق الخناق على ايطاليا في الجزيرة العربية والبحر الأحمر فتقول هذه المادة ان حكومتي بريطانيا وفرنسا وافقتا على أنهما لن يحرزا لأنفسهما ، ولن يصادقا على قوة ثالثة ، كي تكتسب ممتلكات اقليمية في شبه الجزيرة العربية . وأنهما لن يقبلا لقوة ثالثة أن

تؤسس قاعدة بحرية سواء على الساحل الشرقي أو في جزر البحر الأحمر .  
ثم يدعى الاتفاق بعد ذلك أن هذا لا يتعارض مع تسوية حدود عدن نظرا  
لضرورتها بالنظر للعدوان التركي الراهن .

وفي يناير ١٩١٦ طلب السفير الإيطالي تزويده بصورة من الأوامر  
البريطانية التي أعلنت ضم جزر  
لممتلكات حضرة صاحب الجلالة البريطانية فرجحت حكومة هذه الأخيرة بأن  
من المحتمل أن الحكومة الإيطالية تخطط لقرار مماثل بشأن بعض الجزر في  
البحر الأحمر . فانتخب سير A. Nicolson ( لورد Carnock  
فيما بعد ) الفرصة في محادثة مع السفير الإيطالي ليتقصى بطريقته غير  
رسمية ، فيما إذا كانت حكومته تعتزم اتخاذ أي قرار له نفس الطبيعة والمخ  
له بأن مثل ذلك الاحتمال يعني أن القضية لا يمكن أن تبقى غير هامة لأنها  
تعتبر قضية واحدة تهم الحكومة البريطانية والرأي العام في بريطانيا . غير  
أن السفير الإيطالي تنصل من معرفته شيئا عن هذه المسألة . فصدرت الأوامر  
الى السفير البريطاني في روما بعد ذلك أن ينتهز أول بادرة لينقل تلميحا  
بطريقة غير رسمية الى وزير المستعمرات الإيطالية يشير فيه الى أن اقدام  
الحكومة الإيطالية على اتخاذ مثل ذلك القرار سوف ينجم عنه استياء كبير في  
بريطانيا .

الا أنه في ديسمبر عام ١٩١٦ اعتقد الإيطاليون أن بوسعهم توجيه  
ضربة موفقة غير متوقعة في البحر الأحمر في جزر فراسان على نحو خاص .  
ولكي تفوت بريطانيا عليهم الفرصة قررت ارسال سفينة ترافع علما بريطانيا  
على جزر فراسان ، مع أن هذه الخطوة جاءت متأخرة قليلا لأن الحكومة  
البريطانية كانت قد اتخذت قرارا من قبل في يونيو ١٩١٥ لتنفيذ ذلك  
فاضطرتها الظروف مع إيطاليا الى تنفيذ هذا القرار في ١٩ ديسمبر ١٩١٦  
حيث قامت بالفعل برفع العلم البريطاني بالنيابة عن الادريسي وصاحب  
ذلك في نفس الوقت انزال قوة حراسة سفيرة في الجزيرة (١٢) .

والجدير بالذكر أن السلطات البريطانية لما اتخذت في البداية ذلك  
القرار اتفق على أن القوات المطلوبة في حالة الشروع في احتلال هذه الجزر  
سوف تسحب من تلك القوات الموجودة في مصر (١٣) .

على أية حال لم يدم الوضع الذي فرضته بريطانيا على فراسان طويلا

فلقد وقعت الاولى معاهدة مكلمة مع الادريسي في ٢٢ يناير ١٩١٧ اعترفت فيها له بأن جزر فراسان قد تم الاستيلاء عليها من الترك وأنها أصبحت جزءا لا يتجزأ من ممتلكات الادريسي الذي ضمن له استقلاله . ثم تعهدت أيضا بحماية هذه الجزر وساحل الادريسي من أي عمل عدواني بدون التدخل في شئونه أو استقلاله . أما الادريسي فلقد تعهد من جانبه بعدم التخلي أو رهن أو تسليم هذه الجزر ولا الأماكن الواقعة على ساحله بما في ذلك المصالح المتعلقة بها لأية دولة أجنبية ، كما وافق على استدعاء الحكومة البريطانية لمساعدته إذا ما تعرضت هذه الأماكن أو المصالح فيها للهجوم أو التهديد من الخارج . وأخيرا تعهد الادريسي بالاحتفاظ بقوة عسكرية في الجزر كرمز لاستقلاله وللحفاظ على امتلاكه للأرض وبمقتضى ذلك أصبح يحق له رفع علمه على الجزر وبقيّة أقاليمه . وتبعاً لذلك أنزل العلم البريطاني وسحبت قوة الحراسة التي أرسلت من قبل . وبالجملة أرباك ايطاليا تماما ، فحضر عضو السفارة الايطالية يتساول في ٢٩ يناير ١٩١٧ عما إذا كان العلم البريطاني قد أنزل حقيقة من جزر فراسان نظرا لورود تقرير الى حكومته يفيد ذلك وأن الأخبار التي لديه مشوشة لحد ما . فأحيط عضو السفارة علما بأنه في يونيو ١٩١٥ صدرت الأوامر برفع العلم على هذه الجزر ولكن بسبب بعض سوء الفهم لم يتنفذ القرار الا حديثا فرفع العلم البريطاني وأنزلت قوة حراسة صغيرة وأن ذلك تم بالنيابة عن الادريسي . ثم تعهدت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بسيادة سلطته على الجزر ، وتبعاً لذلك فقد تم تسليم الجزر اليه وأنزل العلم البريطاني وسحبت القوة . وحرصت بريطانيا على عدم الافصاح لاطاليا بتفاصيل المعاهدة . ففي الحق لم تكن بريطانيا تنظر الى جزر فراسان على أنها مجرد نقطة لحماية اتصالاتها مع الشرق فحسب وانما حرصت على أن يكون هذا التبرير مبهما حتى لا تكشف عن المزايا الواضحة التي أرادت جنيها باستغلال الزيت والموارد الأخرى في الجزر (١٤) .

كان من الطبيعي ألا يقتصر اهتمام بريطانيا على جزر فراسان فنجد أن المقيم السياسي في عدن يولي أهمية أيضا لجزر كماران في البحر الأحمر التي تبعد نحو ١٥ ميلا جنوبي اللحية وبضعة أميال شمالي المدينة فهي تتمتع بمواقع استراتيجية خطيرة بالنسبة لمداخل البحر الأحمر ولسواحل الجزيرة العربية بل والساحل الشرقي الافريقي . فطلب المقيم السياسي في عدن التصديق على احتلال هذه الجزر لاتخاذها قاعدة حيوية للاحتفاظ بمراقبة الموانئ التركية المجاورة لهذه الجزر (١٥) كما أنه يرى من ناحية أخرى

أنها يمكن أن توقف العبور الذي يحدث خلخلة من الجزيرة العربية الى الساحل الافريقي (١٦) . وذلك بعد أن ثبت لديه أن حوالات كبيرة من المال والبرقيات والبريد قد وصلت الى مركز قيادة اليمن عبر جدة وأنها نقلت عن طريق مراكز سفيرة في منتصف فبراير ١٩١٥ . وأنه لذلك أصبح من الضروري إيقاف مثل هذه الطريقة من الاتصالات ، واقترح ارسال قوة من ٢٠٠ في الحال على الباخرة « امبراطورة روسيا » في صحبة الباخرة « مينتو » والباخرة « امبراطورة آسيا » لاحتلال جزر كماران ، التي يمكن استخدامها بعد ذلك كقاعدة لعمليات بحرية مستقبلا (١٧) .

وشاطر القائد العام للبحرية في بورسعيد المقيم السياسي في عدن رأيه حيث قال أنه اذا أمن التفكير في عمليات فيما جاور جزر كماران فان هذه الجزيرة سوف تكون مفيدة للغاية كقاعدة بحرية لمراكب سفيرة ودهاوي مسلحة وأنه يمكن حراستها بخمسين شخصا (١٨) .

غير أن نائب الملك في الادارة الخارجية والسياسية بالهند رأى أنه من غير المرغوب فيه في الوقت الراهن اتخاذ أية عمليات عسكرية ضد جزر كماران للأسباب التالية :

أولا : على الأرجح فان العرب المحليين لن يدعونا لاحتلال الجزر .

ثانيا : ان ذلك ربما يلقي الرعب في قلب الادريسي ويشير كراهية اتباعه .

ثالثا : ثمة احتمال لاساوة فهم القرار على أنه موجه مباشرة ضد الأماكن المقدسة وكنسخل في حركة الحج .

رابعا : ثمة اعتراضات في ارسال جزء من الاسطول من عدن خصوصا لمثل هذا البعد . وأنه طبقا لهذه الاعتبارات أحيط المقيم السياسي في عدن علما بعدم التصديق على اقتراحه (١٩) .

ولكن لم يهدأ للمقيم السياسي في عدن بال مؤكدا على وجود تحركات في تركيا ضد محمية عدن ، وأن مائتي رجل فقط بوسعهم احتلال الجزر واستبقائهم فيها ثم قال انه على قناعة بأن الاحتلال من غير المحتمل تفسيره على أنه تهديد لحركة الحج (٢٠) فرد سكرتير حكومة الهند في الادارة الخارجية والسياسية بعدم التسليم بهذه المقترحات مرة أخرى للأسباب التالية :

أولاً : انه يرى أن التحركات التركية ضد محمية عدن فاترة وتفقد العزم ، وكذلك بسبب أنه من غير المرغوب فيه أكثر القيام بأي عمليات عسكرية ثانوية يمكن أن تحت العرب على الانضمام للترك بهمة .

ثانياً : من المحتمل اساءة تفسير قراراتهم ضد كماران في الهند على انه تدخل من بريطانيا لحركة الحج بوصفه عملاً موجهاً مباشرة للأماكن المقدسة .

ثالثاً : ثمة اعتراضات لارسال جزء من القوات من عدن خصوصاً لمثل هذه المسافة ومن رايه أن بورسودان أفضل من كماران لكونها أقرب وغير مثيرة للاعتراض اذا اقيمت فيها قاعدة بحرية فانها تصبح ضرورية لمراقبة جدة (٢١) .

مهما يكن من أمر الاعتراضات فلقد حسم الوزير البريطاني لشئون الهند في لندن الأمر برمته في برقية الى نائب الملك في الادارة الخارجية والسياسية حيث أوضح أنه يميل أكثر لمعظم آراء المقيم السياسي في عدن وان كان تحفظ على مسألة ترك قوة حراسة صغيرة في الجزيرة ، فأعلن موافقة حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية على احتلال جزر كماران من حيث المبدأ وأنه يترك له فرصة اختيار اللحظة المناسبة (٢٢) .

لقد كانت السلطات البريطانية في البحر الأحمر وعدن يقظة للغاية ومتحفزة للوثوب على أية جزر استراتيجية في ذلك البحر ، وفي نفس الوقت فانها أخذت ترقب طموحات ايطاليا التي أصبحت تتركز أساساً في اليمن . حقيقة كانت اليمن تفتقد الوحدة شأنها في ذلك شأن الجزيرة العربية آنذاك قبل أن يوحد معظم أجزائها الملك عبد العزيز آل سعود ويلم ماكان مبعثراً منها مما كان نهبا لأطماع الدول الاستعمارية .

على العموم أخذت بريطانيا تتدارس الظروف السياسية والتوقعات المحتملة في المنطقة لاسيما وأن طرد الترك من الجزيرة العربية بات أمراً وارداً وبالتالي خشيت من احتمال وقوع الجزيرة تحت سيادة غير عربية نتيجة لهذا الفراغ . ثم ان الادريسي يطالب بمد ممتلكاته حتى مخا ، بينما امام صنعاء سيطلب ببقية الجزء الأكبر فأصبح لذلك الصراع السياسي بين الادريسي والامام محتملاً . الا أنه لم يغب عن بال بريطانيا تأثير الحرب الايطالية - التركية التي جعلت ايطاليا أكثر الدول المسيحية غير محبوبة في



العالم الاسلامي . كما أن هذا الشعور غير الودي تزيده الأساليب الايطالية في ادارة المستعمرات سوا . كما أن امام صنعاء لديه سبب خاص لفته الحصار الايطالي لساحله ومساعدته الادريسي بالأسلحة والأموال خلال الحرب . فاذا الادريسي بمقتضى صلته السابقة يرحب بالايطاليين فمن المؤكد أن الامام سيعارضهم . وهذا سوف يعني أعمالا عدوانية على حدود الوجود البريطاني في المنطقة ينتهي في أحسن الأحوال الى سلام محفوف بالمخاطر ذلك أن الايطاليين سيكونون بمنأى عن الانهك لكونهم يباشرون عمليات حاسمة في التلال الأمر الذي قد يجر بريطانيا لاحتمال وقوع أعمال عدوانية على حدود محميها . أما الاحتمال الآخر اذا ما قبل الامام التسلط الايطالي فمن المتوقع أن الثمن الذي سيطلبه هو التأييد أو على الأقل الصمت حول مطالبه التي لا تتعارض مع ايطاليا في محمية عدن وفي حضرموت . فخشيت بريطانيا من أنه في حدوث مثل هذا الاحتمال أن يكون من الصعوبة بمكان الوقوف في وجه مكائد الامام والاكثفاء بمناشدة روما . وبالتالي فإن مركز بريطانيا في عدن سوف يكون في وضع مختلف تماما . فان استراتيجيتها العسكرية كانت تقوم هناك على الاستفادة لحد كبير بمناعة حصن عدن في مواجهة القبائل فان بوسعها السيطرة عليها بقوة صغيرة للغاية والتحكم في المحمية بوسائل الهيبة والعون المالي . أما اذا حدث ومال امام صنعاء ناحية ايطاليا فانه سيلقى على الحكومة البريطانية تبعا لذلك أعباء جديدة لأنه لن يجدي الاحتفاظ بقوات ضئيلة في الحصن وممارسة تسلط واهن على القبائل انما سيتطلب السيطرة على المحمية بالقوة .

فمن خلال كل هذه الظلال السياسية والتوقعات رأيت بريطانيا أن ظهور ايطاليا في اليمن سوف ينجم عنه في غربي وجنوبي الجزيرة العربية غليان لن يكون محصورا في هذا البلد بل انها خشيت أن تقاسي بدورها منه أكثر لأن معنى تركها ايطاليا على هذا النحو فان الاستيلاء سيمع أيضا الشريف حسين والعرب . لأنها بذلك نقضت عهدا بانشاء دولة عربية مستقلة ، ومن المحتمل أن ينسحب هذا الاستيلاء على العالم الاسلامي بما في ذلك الهند لأنهم سيعتبرون بريطانيا تغدع العرب بعد أن خدعت الترك بتعميتها الحدود بينها وبينهم في اتفاقية ١٩١٤ . فكان لابد عليها أن تقوي مركز الشريف في الحجاز بدرجة كافية مع وضع الدول المسيحية على مسافة كافية لأن أخشى ما تخشاه اذا احتلت ايطاليا اليمن ربما يجعلها سيدة على الحجاز . الأمر الذي يؤشر على سمعتها كدولة صديقة للسلام ، وكذلك على مركزها في عدن (٢٣) .

على أية حال في محاولة من بريطانيا لفرملة الأطماع الإيطالية تم تبادل مذكرات بين الجانبين في ١٨ أغسطس ١٩١٧ المعروفة باتفاق ST. Jean de Maurienne تعهدت إيطاليا فيه لبريطانيا بشروط مماثلة للمادة العاشرة من اتفاق سايكس بيكو الذي أثمرنا إليه من قبل مع فرنسا . إلا أنه نظرا لأن الاتفاق ارتبط بمصادقة روسيا ، وهي لم توافق عليه ، فإنه أصبح باطلا تلقائيا ، وبالفعل ربما ينظر إليه على أنه وئد في حينه . ولذلك في ٢ ديسمبر ١٩١٨ قام السفير الإيطالي بتسليم مذكرة حول تطلعات إيطاليا لتسوية ممتلكاتها الاستعمارية في إفريقيا لتقديمها الى مؤتمر السلام المقرر عقده في باريس بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى . جاء في هذه المذكرة أن إيطاليا اعتبرت نفسها واحدة من القوى المسلمة التي تشكل حدا على البحر الأحمر وأنه لا يمكن أن تظل غير مبالية لمسألة توازن القوى في البحر الأحمر وللظروف السياسية في الجزيرة العربية التي تواجه إرثها . لذلك فإنها تطلب :

أولا : ألا تحتل أية قوة الجزيرة العربية مؤكدة على وجوب جعل التجارة والتغلغل التجاري حرا طليقا .

ثانيا : بقاء الأماكن المقدسة للإسلام في أيدي المسلمين .

ثالثا : يجب أن تحتل إيطاليا جزر فراسان حتى ساحل عسير .

لقد تحققت بذلك مخاوف بريطانيا وكان لا بد أن تواجه بحزم هذه المطالب خصوصا بعد أن تقدمت إيطاليا بمذكرتها هذه لدى انعقاد مؤتمر السلام . ففي ٢١ يناير ١٩١٩ رد الوفد البريطاني على هذه المذكرة بأنه ليس هناك مسألة مكاسب لإيطاليا في جزر فراسان نظرا للاعتبارات الآتية :

١ - أن مثل هذه الخطوة ستكون مضادة لكل من مصالح بريطانيا السياسية والاستراتيجية .

٢ - وجود الزيت في الجزيرة .

٣ - أن الجزر كانت تحت الوصاية وأنه اعترف باستقلال الادريسي .

الا أن ايطاليا لم تتوقف عن رفع مذكرتها مرة أخرى عند اجتماع اللجنة الاستعمارية المنعقدة في وزارة المستعمرات الفرنسية في ١٥ مايو ١٩١٩ وذلك للنظر في تنفيذ المادة ١٣ من معاهدة لندن ٢٦ ابريل ١٩١٥ التي تناولت تعويضات ايطاليا في افريقيا . فأبدى مستر دي مارتينو

ملاحظة بأن المطلب الايطالي يشمل أيضا جزر فراسان في البحر الأحمر مشيرا الى أنه منذ سنوات عديدة سابقة أملت ألمانيا في الحصول على منزلة ضمن المجموعة ( الاوربية ) ولكن الفكرة استبعدت تبعا للاعتراضات التي تقدمت بها حكومتا بريطانيا وايطاليا في وقت واحد . وبعد هزيمة ألمانيا شعرت ايطاليا بأنها مؤهلة بحق المطالبة من جديد من هذه المجموعة . غير أن اللورد ملتر أعلن أن اللجنة غير مخولة لمناقشة الموضوع وأنه يجب عدم اثاره هذه المسألة من جديد خصوصا بعد ما أعلنه في محضر مؤتمر السلام عن أطماع ايطاليا . . . لقد لاحظنا عليهم بأن لديهم طموحا غير محدد بأن يكون لهم ضلع في الجزيرة العربية المبعثرة . انني أود أن أخبرهم الآن بروح ودية ولكن بطريقة واضحة بأننا لا يمكن أن نسمح لهم بالتدخل في هذا الجزء وأنه بينما نحن ليس لدينا مطامع اقليمية في الجزيرة العربية فاننا عزمنا على الاحتفاظ بعلاقات خارجية لهذا الاقليم تحت ادارتنا الكلية . وانني أعتقد بأننا مؤهلين للقول لهم بأنه في أثناء المناقشة الراهنة حول التعويضات العادلة فانكم اثرتم مسألة الجزيرة العربية واننا اعترضنا في الحال وانكم اسقطتم الموضوع . ولكننا ننتظر منكم التأكيد بأنكم تغلطيتم نهائيا عنه وانكم تعترفون بالأسباب التي تضطرننا لابعاد الجزيرة العربية عن أي نفوذ سياسي أوربي باستثنائنا نحن . اعتقادي بأن اشارة الايطاليين للجزيرة العربية انما هو مجرد اختيار فقط وأنهم بالتأكيد لن يأخذوا المسألة الى أبعد من ذلك . وأنهم اذا تفهموا بوضوح أننا لن نتسامح في التدخل في الجزيرة العربية وأنهم لو حاولوا ذلك فانهم سوف يخسرون شعورنا الودي نحو سعيهم الاقليمي وأهدافهم في الجزء الشرقي من شمال افريقيا وعلى الأخص العبشة ( ٢٤ ) .

لقد كان ذلك تحذيرا واضحا من بريطانيا الى ايطاليا بعدم التدخل لا في الجزيرة العربية ولا البحر الأحمر بطبيعة الحال مع اعطام الضوء الأخضر لها في العبشة .

وبالفعل أثرت ايطاليا العافية وظلت فترة لا تثير مسألة أطماعها في البحر الأحمر اللهم الا في عام ١٩٢٦ حين ابرمت مع حكومة الامام يحيى

معاهدة في هذه السنة فكانت مقدمة لمحاولة الوثوب مرة أخرى على البحر الأحمر بتسترهم من وراء الامام الذي أعد صيغة بمطلب عام لا يستند على أي أساس قوي بمطالبته بكل الاقليم الجنوبي للجزيرة بما في ذلك محمية عدن - وهذا أنه على وشك الهجوم على جزر فرسان - هذا في الوقت الذي بذل فيه للايطاليين وعدا بحقوق امتيازية على الجزر الأمر الذي يساوي عمليا احتلالا ايطاليا لها - وتلك أحداث أخرى اختلفت ظروفها والمسرح السياسي لها بهيمنة الملك عبد العزيز على الجزر مما نرجو أن نتناوله في دراسة أخرى بمشيئة الله .

## الهوامش

- ١ - جاد طه : سياحة بريطانيا في جنوب اليمن ص ٢١٩
2. Clayton Gilbert : An Arabian Diary pp. 3-4.
3. Ibid : pp. 7 - 9
4. Ibid : pp. 13 - 14
5. Ibid : p. 14
6. F. O. 371/2478 : From His Majesty's secretary of state for India, London to His Excellency 9 feb 1915.
7. F. O. 371/2478 : From the political Resident, Aden to the Secretary to the Government of India Delhi, 24 Feb 1915.
8. F. O. 371/2478 : From the British High Commiissioner, Cairo to the Secretary to the Gorenment of India 28 Feb 1915.
9. F. O. 371/2478 : From His Majerty's Secretary of state for India, London to His Excellency the Viceroy, Delhi 9 Feb 1915.
10. F. O. 371/2478 Ibid. 9 feb 1915.
- ١١ - جاد طه : سياحة بريطانيا في جنوب اليمن ص ٢٢٥ - ٢٢٦
12. F. O. 371/11448 : E 4679/2660/91 Memorandum from Mr. Field. 11 July 1926.
13. F. O. 371/2478 : From His Excellency, The Viceroy to His Majesty's Secretary of state for India 16 Feb 1915.
14. F. O. 371/114478 : E 4679/2660/19 Memorandum from Mr. Field. 17 July 1926.

15. F.O. 371/2478 : Tel P.A. 36 from the political resident Aden. to His Majesty's secretary of state for India 7 Mars 1915.

16. F. O. 371/2478 : Tel. No. 33 from the political Resident Aden to the secretary to the Government of India.

17. F. O. 371/2478 : from the political Resident Aden to the secretary to the Government of India. 17 Feb 1915.

18. F. O. 371/2478 : from His Excellency the Naval Commander - in - chief, port said to the secretary to the Government of India .. 21 Feb 1915.

19. F. O. 371/2478 : from His Excellence the Viceroy (Foreign and political Department to His Majesty's secretary of state for India 3 Mars 1915.

20. F. O. 371/2478 From His Majesty's secretary of state for India, London to His Excellency the Viceroy.

12. F. O. 371/2478 : Tel. D.S. 206 from the secretary to the Government of India to the political Resident, Aden 11 Mar 1915.

22. F. O. 371/2478 : from His Majesty's secretary of state for India, London to His Excellency the Viceroy 10 Mar 1915.

23. India Office- : Memorndum about British Interests in Arabia B 247. 20 January 1917.

24. F. O. 371/11448 Memorandum from Mr. Field 17 July 1926.